

التجارة الرقمية
أثر قيود نقل البيانات في توسّع الشركات خارج حدودها

نَمـــاء الإعلاميَّة
Namaa Media

مُلخّص تنفيذي

أصبحت حركة البيانات عَبْر الحدود جزءًا من تكلفة بيع الخدمات وتشغيل المنصات وإدارة سلاسل الإمداد. وتُواجه الشركات عند دخول الأسواق الخارجية قواعد متفاوتة لحماية البيانات الشخصية ونقلها وتخزينها، ما يضيف إلى كلفة التوسُّع التقليدية نفقات قانونية وتقنية وتعاقدية. وتختلف النتيجة بحسب طبيعة البيانات والقطاع وحجم الشركة؛ فتنظيم النقل بضمانات واضحة قد يُعزّز ثقة العملاء، بينما يؤدي تعدُّد الشروط غير المتوافقة إلى تكرار إجراءات الامتثال والأنظمة التشغيلية.

ووَفْقًا للمسح البريطاني لبيانات الشركات لعام 2026؛ فإن 10% من الشركات التي تتعامل مع بيانات رقمية نقلت البيانات دوليًّا خلال فترة المسح، واستخدمت 64% من الشركات الناقلة للبيانات هذه التدفقات لتقديم السلع أو الخدمات أو استلامها. وفي مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2025، فرضت 46 دولة من أصل 129 دولة مشمولة متطلبات تخزين محلي لبعض أنواع البيانات. وتُظهر النتائج أن الأثر الاقتصادي لا يُختزل في إغلاق الحدود الرقمية، بل يظهر في تكاليف الامتثال والانتقال بين الأسواق واختيار الشركاء التقنيين. وتبقى جميع نِسَب المسح البريطاني خاصةً بالشركات البريطانية، ولا يجوز تعميمها عالميًّا.

نقل البيانات دوليًّا يرتبط بالنشاط التجاري: 27% من الشركات البريطانية التي تتاجر خارج المملكة المتحدة وتتعامل مع بيانات رقمية تنقل البيانات دوليًّا، مقابل 4% من الشركات غير الممارسة للتجارة الخارجية.

تقديم السلع والخدمات أو استلامها هو الاستخدام الأكثر شيوعًا للبيانات العابرة للحدود؛ إذ ذكرته 64% من أصل 480 شركة بريطانية تنقل البيانات دوليًّا، مقابل 51% للتواصل مع العملاء والعاملين.

الضمانات القانونية متعددة؛ استخدمت 26% من 210 شركات ترسل بيانات شخصية إلى الخارج البنود التعاقدية القياسية الأوروبية، مقابل 23% لترتيبات الكفاية، و16% لاتفاقات نقل البيانات الدولية البريطانية.

التعاملات الرقمية تمتد إلى أسواق مختلفة؛ ذكرت 76% من الشركات الناقلة للبيانات الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، و55% أمريكا الشمالية، و24% الشرق الأوسط.

سيناريوهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية تشير إلى احتمال انخفاض الناتج العالمي بنسبة 4.5% في سيناريو التجزئة الكاملة لتدفقات البيانات؛ وهي مُحاكاة مشروطة وليست خسارة مرصودة.

مُقدّمة

تستند التجارة الرقمية إلى عمليات لا يراها المستهلِك عادةً؛ تشمل: مُعالَجة الطلبات، والتحقّق من المدفوعات، وتقديم الدعم، وتحليل المبيعات، وإدارة المخزون، واستضافة البرمجيات... وقد تقع نقطة البيع والعميل ومركز البيانات ومزود الخدمة في دول مختلفة. لذلك تضع قواعد انتقال البيانات حدودًا عملية لنمو الشركات حتى عندما يكون فتح متجر إلكتروني أو تصدير خدمة رقمية ممكنًا من الناحية التجارية.

يعالج التقرير أثر هذه القواعد في تكلفة التوسع خارج السوق المحلية، مع الفصل بين حماية البيانات الشخصية، ومتطلبات الاحتفاظ بنُسَخ محلية، والحظر القطاعي، وإجراءات نقل البيانات إلى وجهات لا تتمتع باعتراف قانوني مماثل.

ويستند التحليل إلى المسح الحكومي البريطاني لعام 2026، ومؤشر قيود تجارة الخدمات الرقمية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتقييمات منظمة التجارة العالمية، وإلى الأُطُر الرسمية لتنظيم نقل البيانات في الاتحاد الأوروبي والسعودية والإمارات. والمقارنة التنظيمية لا تفترض تماثل القواعد أو اكتمال أحكامها في جميع القطاعات.



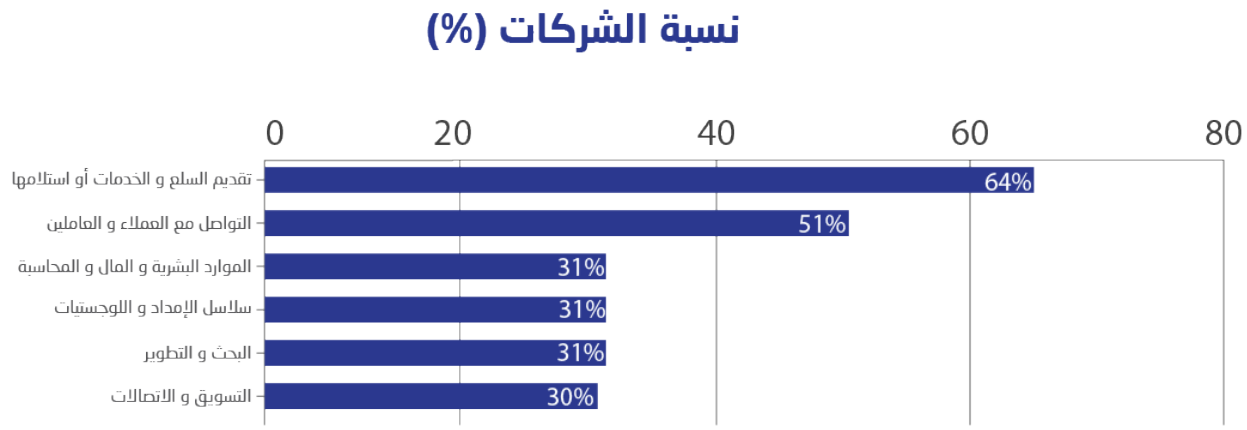
أولًا: التجارة الرقمية تعتمد على تدفق البيانات

وسّع تقديم الخدمات عبر الإنترنت الأسواق المحتملة للشركات، لكنّه جعل القدرة على نقل البيانات إلى مزود سحابي أو طرف متعاقد أو شركة تابعة جزءًا من عملية التسليم نفسها. وتشمل الخدمات المقدَّمة رقميًّا البرمجيات والاستشارات والتمويل الإلكتروني وبعض خدمات الأعمال، ولا يُعدّ كل طلب لسلعة عبر موقع إلكتروني خدمة مقدَّمة رقميًّا. ووفق تقرير التجارة العالمية لعام 2026، نمَت الخدمات المقدَّمة رقميًّا عالميًّا بنسبة 10% خلال 2025؛ وهذا اتجاه تجاري عالمي لا يُمثّل معدل نمو لكلّ سوق أو شركة.

تظهر أهمية البيانات في الاستبيان البريطاني من خلال اختلاف أنشطة النقل؛ فمن أصل 480 شركة تنقل البيانات دوليًّا، استخدمت 64% منها البيانات لتقديم السلع والخدمات أو استلامها، و51% للتواصل مع العملاء والعاملين، و31% لإدارة الموارد البشرية أو المال والمحاسبة، و31% لسلاسل الإمداد واللوجستيات، و31% للبحث والتطوير، و30% للتسويق والاتصالات. ويمكن لكل شركة استخدام البيانات لأكثر من غرض، ولذلك لا تُجمع هذه النسب في حصة واحدة.



الشكل (1): أغراض نقل البيانات عبر الحدود لدى الشركات البريطانية، 2025 - 2026 (نسبة مئوية)



تُظهر البيانات أن نقل البيانات أداة لتقديم الخدمات وإدارة العمليات، وليس مجرد نشاط تقني مستقل، ما يُوسِّع نطاق الشركات المعنية بقواعد النقل.

تتجاوز آثار القيود قطاع الشركات التقنية؛ فالمُصدِّر الصناعي يحتاج إلى مشاركة معلومات الطلب والجودة والتتبُّع، وشركة الخدمات تتبادل ملفات العملاء، وتاجر التجزئة يوائم المخزون والمدفوعات، والمؤسسة المالية تنفذ فحوص الامتثال وإدارة المخاطر. وترتفع التكلفة حين تنفصل هذه العمليات إلى نسخ وطنية متعددة من النظام الواحد، أو تحتاج إلى موافقات وإجراءات يختلف توقيتها من سوق إلى آخر.

مع ذلك لا تكفي كثافة النقل لتحديد أهمية القطاع الاقتصادية؛ فالبيانات الشخصية تحتاج إلى ضمانات مختلفة عن سجلات المخزون المجردة أو مؤشرات التشغيل غير الشخصية، كما أن البيانات التي تعبر الحدود لا تعادل بالضرورة قيمة صادرات رقمية. ويُفضّل قياس التأثير عبر زمن إطلاق الخدمة، وكلفة الامتثال، ومعدل تحويل العملاء، وحصة الإيرادات الخارجية؛ لا عبر حجم البيانات المنقولة وحده.

ثانيًا: قيود النقل بين الحماية والتوطين

تتنوّع القيود بين اشتراط وجود ممثل محلي، والاحتفاظ ببيانات معينة داخل الدولة، ومنع نقل فئات حساسة، واشتراط ضمانات قانونية أو تقييم مستوى الحماية في الدولة المستقبلة.

ولا تتطابق هذه التدابير: فقد تسمح دولة بالنقل الخارجي وفق عقود محددة، بينما تُلزم بحفظ نوع معين من السجلات محليًّا؛ وقد تُطبّق على بيانات الصحة أو المال قواعد أكثر تخصيصًا من النظام العام للخصوصية.

يوضّح مُؤشّر قيود تجارة الخدمات الرقمية لعام 2025، الذي شمل 129 دولة، أن 46 دولة فرضت تخزين بيانات معينة محليًّا، و78 دولة اشترطت شكلًا من الوجود المحلي لتقديم خدمات عابرة للحدود، و42 دولة اشترطت وجودًا تجاريًّا. وهذه تدابير مختلفة لا يمكن جمع أعداد الدول فيها، كما أن المؤشر يقيس وجود التدبير ولا يحسب كلفة الامتثال الفعلية لكل شركة. وتذكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن عدد الدول التي تفرض تخزينًا أو معالجة محلية للبيانات كاد يَتضاعَف خلال العقد السابق.

وقد تؤدي قواعد الحماية الواضحة إلى تقليل مخاوف العملاء من إساءة استخدام بياناتهم، وتعزيز الثقة عند التعامل التجاري مع مقدمي الخدمات. لكنّ هذه القواعد تُصبح عبئًا أعلى عندما تفتقر الشركات إلى تفسير رسمي للمقصود بالبيانات الحساسة أو أُسُس النقل المسموح بها، أو عندما يختلف تعريف الجهة المسؤولة عن المعالجة بين الأسواق. لذلك لا يَصِح اعتبار كل تنظيم حاجزًا تجاريًّا، ولا اعتبار تحرير نقل البيانات بلا ضمانات مسارًا أقل تكلفة على المدى الطويل.

أظهرت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية المنشورة عام 2025 أن سيناريو تجزئة تدفقات البيانات بالكامل قد يُخفِّض الناتج العالمي بنحو 4.5% والصادرات بنحو 8.5%، بينما قد يزيد الانفتاح المقترن بضمانات مناسبة الناتج بنحو 1.7%. وتستند هذه القِيَم إلى نموذج محاكاة دولي بشروط افتراضية؛ فهي مفيدة لتفسير اتجاه الأثر الاقتصادي، وليست تقديرًا لخسائر الشركات الحالية أو توقعًا مؤكدًا.

الجدول (1): أشكال القيود التنظيمية وأثرها الاقتصادي المحتمل

الإجراء	قناة التأثير في الشركة	الحد المنهجي
اشتراط تخزين بعض البيانات محليًّا	استضافة محلية إضافية أو فصل نُظُم المعالجة	لا يعني بالضرورة حظر نقل كل البيانات
اشتراط وجود محلي	تكاليف تسجيل أو ممثل أو تأسيس	ليس مرادفًا لمتطلبات توطين البيانات
الضمانات التعاقدية والتقييم	توثيق وعقود ومتابعة للموردين	قد يُتيح النقل بدلًا من منعه
ضوابط قطاعية للبيانات الحساسة	تكاليف متخصّصة بحسب القطاع	لا تُعمَّم على جميع الشركات



ثالثًا: الامتثال ودخول الأسواق الخارجية

تبدأ كلفة الامتثال قبل تحقيق أيّ مبيعات خارجية؛ إذ تحتاج الشركة إلى حَصْر البيانات المنقولة، وتحديد الغرض من المعالجة وموقع الخوادم والأطراف المتعاقدة، ثم اختيار أساس قانوني يسمح بالنقل. وقد ترتبط الخطوات بتدقيق المورد السحابي وتعديل العقود وإدارة طلبات الأفراد وتوثيق المخاطر. ويعني ذلك تحوّل جزء من تكلفة التوسع إلى نفقات ثابتة لا تتناسب بالضرورة مع عدد العملاء في السوق الجديدة.

في المسح البريطاني لعام 2026، ذكرت 15% من الشركات التي تنقل البيانات دوليًّا مواجهة مشكلة واحدة على الأقل من المشكلات المدرجة في الاستبيان. وأشارت 6% إلى تكاليف أو تعقيدات أو ضعف وضوح قوانين حماية البيانات في الدول الأخرى، و5% إلى قواعد المملكة المتحدة، و3% إلى متطلبات توطين البيانات في الدولة المستقبلة. وفي المقابل لم تذكر 83% أيًّا من المشكلات المحددة. ولا تعني النسب أن باقي الشركات بلا تكلفة امتثال، كما لا تثبت أن القيود منعت نشاطًا تجاريًّا لكل شركة أبلغت عن مشكلة.

يفرّق تقييم التوسع بين التكاليف الأولية والمتكررة. فالإنفاق الأولي يشمل إعداد خريطة البيانات وتعديل العقد وتقييم المخاطر وربما إعادة بناء واجهة برمجية؛ أما التكاليف المتكررة فتشمل التخزين المحلي والمراجعات القانونية ومتابعة الموردين والتقارير الأمنية. وتزداد حساسية الجدوى عندما تدخل الشركة سوقًا صغيرًا؛ حيث يتوزع الإنفاق الثابت على قاعدة إيرادات محدودة.

تُعدّ البنية السحابية أحد مسارات خَفْض تكلفة التشغيل الموحد، لكن صلاحيتها تتوقف على تصنيف البيانات وشروط نقلها. وقد تتّجه شركة إلى استضافة محلية لدى شريك بدلًا من إنشاء مركز خاص، أو تقرر بقاء البيانات الحساسة في موقع معين مع تبادل مؤشرات غير شخصية مع المركز الإقليمي. ولا تُمثل أيّ صيغة وفرًا مضمونًا دون مراجعة كلفة الاتصال والأمن والتعاقد وجودة الخدمة.

رابعًا:
الشركات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العِبْء الثابت

تمتلك الشركات الكبيرة قدرة أوسع على توزيع تكاليف القانون والتقنية وإدارة المخاطر على نشاط في بلدان عديدة. أما الشركات الصغيرة فتدخل السوق الخارجية عادةً بفِرَق محدودة وميزانيات مبيعات أولية صغيرة، ما قد يجعل إعداد عقود متعددة أو تشغيل أنظمة استضافة منفصلة عائقًا أمام دخول سوق واعدة. ويختلف الأثر باختلاف كثافة البيانات الشخصية وحساسية القطاع، وليس بحجم الشركة وحده.

وقد سجّل المسح البريطاني نقل البيانات دوليًّا لدى 24% من الشركات الكبيرة التي تتعامل مع بيانات رقمية، مقابل 18% من المتوسطة، و10% من المتناهية الصغر، و9% من الأعمال الفردية. كما ذكرت 92% من الشركات الكبيرة التي تُوظّف عاملين وتتعامل مع بيانات شخصية وجود مسؤول يتولى الامتثال، مقابل 53% من متناهية الصِّغَر. ويشير ذلك إلى اختلاف الموارد والخبرة التنظيمية، لكنه لا يثبت أن التنظيم هو العامل الوحيد وراء تباين النشاط الدولي.

تستطيع أدوات الامتثال المشتركة والموردون المعتمدون وعقود النقل النموذجية تقليل بعض التكاليف الثابتة. وتزداد قيمة هذه الحلول عندما تتوافر بلغة واضحة وإجراءات متناسبة مع المخاطر، وعندما تستطيع الشركات معرفة الجهات المسؤولة عن الإخطار أو الحذف أو الاستجابة لطلبات الأفراد. أما الاشتراطات المحلية غير القابلة للتوحيد فتجبر الشركة الصغيرة على الاختيار بين تضييق الأسواق أو تحمل كلفة تشغيل أعلى.

وتقييم أثر التنظيم على المنافسة يحتاج إلى تتبُّع عدد الشركات التي تدخل السوق وتبقى فيها، وحجم نفقات الامتثال بالنسبة إلى المبيعات، وسرعة إطلاق الخدمة. ولا يكفي إحصاء عدد شركات التكنولوجيا الأجنبية المسجَّلة؛ فقد يبقى النشاط متاحًا للشركات الكبرى، بينما تتراجع فُرَص المؤسسات الصغيرة في تقديم خدمات عابرة للحدود.

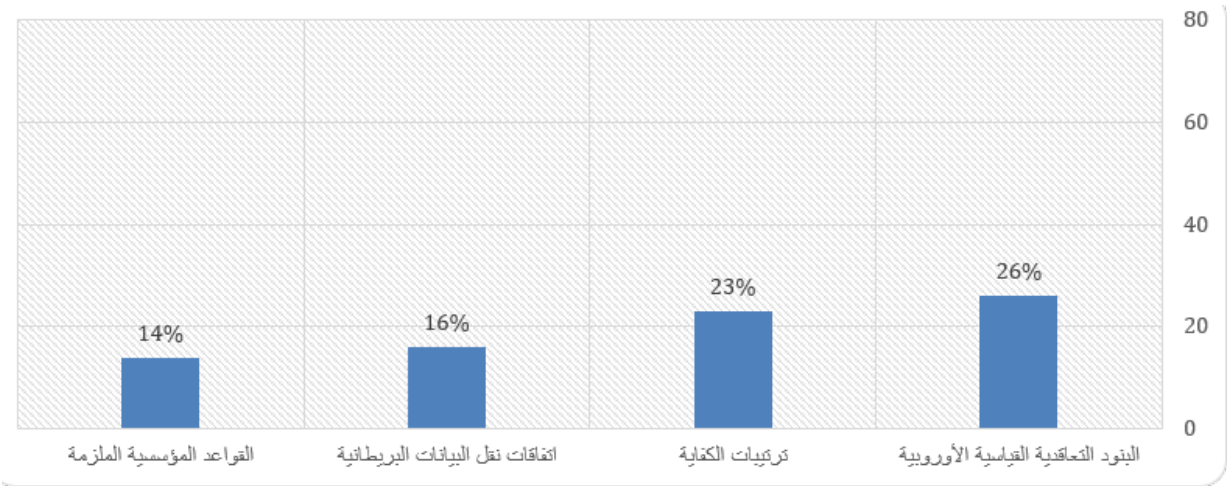
خامسًا: آليَّات نقل البيانات وضمانات الامتثال

تستخدم الشركات عدة مسارات لنقل البيانات الشخصية وفق النظام القانوني المطبق، منها الاعتراف بكفاية مستوى الحماية في الدولة المستقبلة، والبنود التعاقدية القياسية، والقواعد الملزمة داخل المجموعات الدولية، والاتفاقات الخاصة بنقل البيانات، واستثناءات محددة. ويؤثر الاختيار في تكلفة إبرام العقد ومسؤولية طرف المعالجة وآليات الرقابة والإفصاح. وليس استخدام إحدى الآليات بديلًا تلقائيًّا عن الالتزامات الأخرى المتعلقة بالأمن أو حقوق الأفراد.

وفي عينة من 210 شركات بريطانية ترسل بيانات شخصية إلى الخارج، أبلغت 26% عن استخدام البنود التعاقدية القياسية الأوروبية، و23% عن ترتيبات الكفاية، و16 % عن اتفاقات نقل البيانات الدولية البريطانية، و14% عن القواعد المؤسسية الملزمة. وأفادت 47% بأنها لا تستخدم أيًّا من الآليات التي ذكرها الاستبيان، وهو ردّ لا يكفي وحده لإثبات مخالفة؛ لأن الاستبانة تتعلق بمعرفة المجيب وبتعدد الآليات الممكنة والحالات القانونية. وقد ذكرت الشركات أكثر من آلية، فلا يجوز جَمْع النِّسَب.



الشكل (2): أدوات نقل البيانات الشخصية لدى الشركات البريطانية، 2025 - 2026 (نسبة مئوية)



تدعم المقارنة قراءة الامتثال بوصفه مجموعة آليات قانونية، لا قرارًا ثنائيًّا بالسماح أو المنع؛ وتتغير التكلفة وفق نوع البيانات والوجهة وحجم نشاط الشركة.

تُوضّح المفوضية الأوروبية أن نقل البيانات الشخصية خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية يمكن أن يستند إلى قرارات الكفاية أو البنود التعاقدية القياسية أو القواعد المؤسسية الملزمة وغيرها من الآليات المنصوص عليها. ويعني ذلك أن الحدود التنظيمية لا تُغلق كل تدفق؛ بل تُحوّل بعض عمليات النقل إلى التزامات تعاقدية وتقييمية ينبغي تسعيرها ضمن قرار التوسع.

من منظور مالي، يتوقّف العِبْء على عدد مسارات النقل وحساسية البيانات وتكرار تغيير الموردين. ويمكن للشركة أن تُقلّل ازدواجية العمل بخريطة مُوحَّدة لتدفُّقات البيانات وبعقود نموذجية وبحوكمة مركزية؛ بشرط أن تبقى الفروق الوطنية مرئية في السجل التنظيمي، وألّا يحجب توحيد الأنظمة التزامات محلية خاصة.

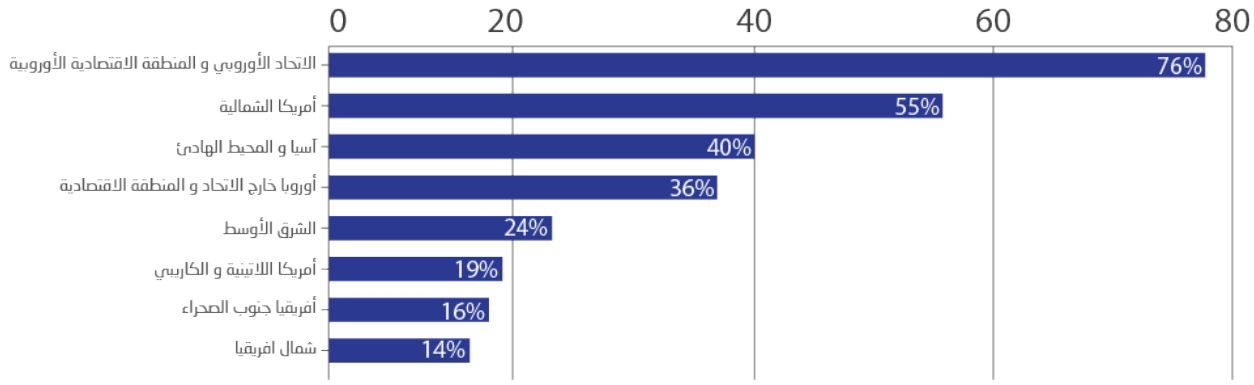
سادسًا: أوروبا والخليج وآسيا.. أسواق بقواعد مختلفة

يبرز الاتحاد الأوروبي بوصفه سوقًا ذا أدوات منظمة لتصدير البيانات الشخصية، في حين ترتبط بعض متطلبات الدول الأخرى بمعايير حماية وطنية أو ضوابط قطاعية. وتنظم السعودية نقل البيانات الشخصية خارج المملكة عبر شروط تتصل بالغرض ومستوى الحماية والحد الأدنى من البيانات والضمانات المناسبة، بما فيها بنود تعاقدية وقواعد مؤسسية مُلزِمة في حالات محددة. ويتضمن القانون الاتحادي الإماراتي لحماية البيانات الشخصية قواعد لنقل البيانات ومشاركتها عبر الحدود. ولا يعني اختلاف النصوص أن جميع عمليات النقل محظورة أو أن جميع البيانات خاضعة لواجب التخزين المحلي.

تكشف الوجهات التي ذكرتها الشركات البريطانية عن انتشار شبكات التبادل عبر مناطق تنظيمية متعددة. فمن أصل 480 شركة تنقل البيانات دوليًّا، ذكرت 76% دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، و55% أمريكا الشمالية، و40% آسيا والمحيط الهادئ، و36% أوروبا خارج الاتحاد والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، و24% الشرق الأوسط، و19% أمريكا اللاتينية والكاريبي، و16% إفريقيا جنوب الصحراء، و14% شمال إفريقيا. وسمح الاستبيان بذكر أكثر من وجهة، فلا تُمثِّل النِّسب توزيعًا حصريًّا لقيمة البيانات أو الإيرادات.



الشكل (3): المناطق التي تتبادل معها الشركات البريطانية البيانات دوليًّا، 2025 - 2026 (نسبة مئوية)



توضّح تعددية الوجهات أن الامتثال ليس ملفًّا محليًّا مستقلًّا لكل بلد فحسب، بل قرار تصميم لنظام أعمال يخدم أسواقًا بقواعد مختلفة.

لا يكفي اختيار مزود سحابي دولي لتوحيد الامتثال في كل الأسواق؛ فقد تتطلّب خدمات دفع أو صحة أو اتصالات أو قطاع عام فحصًا إضافيًّا وَفْق تشريعات قطاعية، بينما تسمح خدمة أخرى باستخدام بنود نقل معتمدة. وتصبح قواعد البيانات جزءًا من تصميم المُنتَج نفسه: موقع الاستضافة، وطريقة الوصول، وسجلات المستخدمين، وخطة نقل البيانات عند انتهاء التعاقد.

بالنسبة إلى الشركات التي تتوسع من الخليج أو إليه، تبرز فرصة استخدام مراكز البيانات المحلية وشركات خدمات الامتثال لتقليل زمن دخول السوق، بشرط أن تقدّم الخدمة بأسعار تنافسية وموثوقية تشغيلية مناسبة. وفي المقابل قد يَحُدّ التّوسُّع في الاشتراطات المتباينة من استفادة الشركات الإقليمية من حجم الطلب المشترك إذا تطلبت كل دولة نسخة منفصلة من منصة الدفع أو خدمة العملاء أو إدارة الطلبات.

سابعًا: خيارات عملية للتوسع والتمويل

تبدأ الإستراتيجية الأقل تكلفة بتصنيف البيانات إلى شخصية وغير شخصية وحساسة وقطاعية، ثم رسم مساراتها بين الموردين والفرق الداخلية والدول المستقبلة. وتوضح الخريطة أيّ تدفُّق يمكن استمراره بضمان تعاقدي، وأيّ تدفق يحتاج إلى مراجعة قانونية إضافية، وأيّ جزء يمكن تحويله إلى بيانات مُجمَّعة لا تكشف هوية الأشخاص. وقد يُخفِّض ذلك الحاجة إلى نقل بيانات كاملة عندما يكون المطلوب مؤشرات تحليلية فقط.

تتعدد نماذج التشغيل: فهناك مركز بيانات إقليمي موحّد مع ضمانات نقل، أو خدمات سحابية محلية مع مشاركة محدودة، أو نموذج هجين يفصل البيانات الحساسة عن وظائف التحليل. وتعتمد المفاضلة على حجم الطلب، وتكاليف نقل البيانات، ومستوى الخدمة، والاعتمادية، والقدرة على تغيير المورد مستقبلًا. والتوطين المحلي ليس بالضرورة خيارًا مرتفع الكلفة في كل الأحوال؛ فقد يُحقِّق وفرًا إذا كان السوق كبيرًا والخدمات المحلية تنافسية. تستفيد الشركات الصغيرة من نشر نماذج عقود واضحة وقوائم تحقق قطاعية وواجهات توثيق إلكترونية، بينما تستفيد الشركات الكبرى من حوكمة مُوحَّدة تُتيح مراقبة نقل البيانات في الشركات التابعة. ويمكن للجهات التنظيمية تخفيف عدم اليقين بنشر تفسيرات عملية للالتزامات، وتحديث قرارات الكفاية والتوافق، وتيسير استخدام الآليات المعترف بها بدلًا من تكرار الموافقات لنوع الخدمة ذاته.

على مستوى الاستثمار، تنشأ فرص لمكاتب الاستشارات ومزودي الأمن السيبراني والحوسبة السحابية وخدمات الامتثال. لكن قيمتها الاقتصادية تعتمد على الطلب الفعلي والعقود التشغيلية، لا على إنشاء مراكز بيانات أو إعلان شراكات فقط. ويبقى معيار الجدوى هو خَفْض تكلفة دخول السوق وتقليل زمن الإطلاق وحماية البيانات والحفاظ على القدرة التنافسية.

الجدول (2): خيارات تشغيل الشركات عند التوسع الرقمي خارج الحدود

شرط الجدوى	أثر محتمل على التكلفة	الخيار
سماح قانوني بنقل البيانات المطلوبة	خَفْض تكرار الأنظمة والمشتريات	منصة سحابية إقليمية واحدة
سعر تنافسي واتصال وأمن موثوقان	تجنب استثمار رأسمالي مباشر مع رسوم متكررة	استضافة محلية عبر مزود
تصنيف دقيق للبيانات وتكامل تشغيلي	عزل البيانات الحساسة مع بقاء الإدارة المركزية	نموذج هجين
توافقها مع قوانين كل سوق	خفض التفاوض والتدقيق المتكرر	ضمانات وعقود موحدة



ثامنًا: الفرص والمخاطر ونتائج السياسة الاقتصادية

تمنح قواعد نقل البيانات الواضحة فرصًا لبناء ثقة المستهلكين، وتوسيع صادرات الخدمات الرقمية، وجذب شركات الاستضافة والامتثال. ويمكن للتعاون بين الأسواق في الاعتراف بمستويات الحماية أو استخدام أدوات تعاقدية متوافقة أن يُقلّل تكلفة التشغيل على الشركات متعددة الأسواق، مع إبقاء صلاحيات الرقابة والحماية القانونية.

في المقابل ترتبط المخاطر بعدم اليقين التنظيمي، والتكرار المكلف للمنصات، وتركيز السوق لصالح الشركات الأكبر قدرة على تحمل التكلفة، وصعوبة تغيير المورد عند تقييد موقع المعالجة. وقد يؤدي إلغاء الضمانات دون بديل مناسب إلى تآكل الثقة وارتفاع تكاليف المخاطر الأمنية والنزاعات. لذلك لا تتحقق الكفاءة الاقتصادية من الانفتاح وحده، بل من انفتاح ذي قواعد قابلة للتوقع والتطبيق.

يوضح المسح البريطاني أن 15% من الشركات الناقلة للبيانات واجهت مشكلة من المشكلات المحددة في نقلها، بينما لم تذكر الأغلبية مثل تلك المشكلات. ومِن ثَمَّ لا تدعم البيانات الاستنتاج بأن القيود عطّلت معظم التجارة الرقمية. لكنها تُبرر التركيز على الفئة المتأثرة، وتحديد مصدر التكلفة، خاصةً عندما تكون هوامش التوسع منخفضة أو يعتمد المنتج على نقل مستمر للبيانات الشخصية.

تتحدَّد الأولوية الاقتصادية بتوفير تعريفات دقيقة للبيانات المشمولة وأُسُس نقل واضحة، وتسهيل الامتثال النسبي للمشروعات الصغيرة، وتحسين قابلية التشغيل بين الأنظمة، ونَشْر مؤشرات تقيس أثر القواعد على زمن دخول السوق وتكاليف الشركات.

وتتيح هذه الإجراءات الفصل بين حماية الخصوصية التي تبني الثقة ومتطلبات غير متناسبة قد ترفع كلفة التجارة دون إضافة حماية قابلة للقياس.

الفرص والمخاطر

الفـــــرص:

- تطويـر خدمـات الامتثـال والأمـن السيبرانـي وحوكمـة البيانـات، بمـا يفتـح أسـواقًا لخدمـات أعمـال متخصصـة.
- الاسـتفادة مـن الاتفاقـات والضمانـات المعتـرف بهـا لتقليـل تكاليـف دخـول الشـركات الصغيـرة إلـى الأسـواق.
- توسـيع تجـارة البرمجيـات والخدمـات المهنيـة والسـحابية عندمـا تصبـح شروط النقـل معروفـة وقابلـة للتنبـؤ.
- تعزيـز الثقـة الرقميـة وحمايـة حقـوق العـملاء بمـا يدعـم الاسـتمرارية وتـكرار التعـاملات.

المخـــاطر:

- ارتفـاع تكلفـة التشـغيل حيـن تحتـاج الشـركة إلـى نُسَـخ محليـة منفصلـة مـن الأنظمـة والاسـتضافة والعقـود.
- تفـاوت فـرص المنافسـة إذا اسـتطاعت المؤسسـات الكبـرى امتصـاص نفقـات الامتثـال بينمـا تتـردد الصغيـرة في التوسـع.
- الاعتمـاد علـى مـورد واحـد يصعـب اسـتبداله بسـبب موقـع البيانـات أو شروط نقلهـا أو ارتفـاع تكلفـة الانتقـال.
- تـضرُّر الثقـة إذا توسـعت التدفقـات دون حوكمـة وحقـوق واضحـة للأفراد أو حمايـة مـن حـوادث التسـرب.

النتائج والتوصيات

تؤكد مؤشرات المسح البريطاني أن الشركات تستخدم نقل البيانات بالأساس لتقديم السلع والخدمات والتواصل والتشغيل، وأن بعض الشركات تواجه عراقيل تنظيمية، وإن لم تكن الأغلبية. ولذلك يتطلب الحكم على أثر القيود قياس التكلفة الفعلية لفئات الأعمال المتأثرة بدلًا من تعميم نتائج الاستبيان على كل التجارة العالمية.

تكشف بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اتساع متطلبات التخزين المحلي والوجود التجاري في بعض الأسواق، لكن انتشار التنظيم لا يساوي بالضرورة حجم الأثر على التجارة. وتُظهر محاكاة منظمة التجارة العالمية أن الثقة والحماية التنظيمية عنصران اقتصاديان ينبغي موازنتهما مع حرية التدفق.

تقوم الأولوية العملية على ثلاث أدوات مترابطة: وضوح التصنيفات القانونية والضمانات، وحلول امتثال عملية متناسبة مع حجم الشركة، وإمكان التشغيل التقني بين الأسواق من دون ازدواج غير ضروري. ويساعد نشر مؤشرات سنوية عن زمن دخول السوق والتكاليف التنظيمية وعدد الشركات العابرة للحدود على تقييم نجاح هذه الأدوات.

قد تُحفّز حماية البيانات المتوقّعة والتعاون التنظيمي استثمارات في الحوسبة السحابية والخدمات القانونية والتقنية، لكن تقييم المشروعات ينبغي أن يعتمد على الإيرادات التشغيلية ووفورات الشركات المستفيدة، لا على عدد مراكز البيانات المقترحة أو قيمة الإعلانات وحدهما.

المراجع

1. Department for Science, Innovation and Technology. (2026, June 18). UK business data survey 2026. https://www.gov.uk/government/statistics/uk-business-data-survey-2026/uk-business-data-survey-2026

2. Department for Science, Innovation and Technology. (2026, June 18). UK business data survey 2026: Technical report. https://www.gov.uk/government/statistics/uk-business-data-survey-2026/uk-business-data-survey-2026-technical-report

3. European Commission. (n.d.). Rules on international data transfers. https://commission.europa.eu/law/law-topic/data-protection/international-dimension-data-protection/rules-international-data-transfers_en

4. European Data Protection Board. (n.d.). Standard contractual clauses. https://www.edpb.europa.eu/topics/international-transfers-and-international-cooperation/standard-contractual-clauses_en

5. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2026, February 24). OECD services trade restrictiveness index 2026: Policy trends. https://www.oecd.org/en/publications/oecd-services-trade-restrictiveness-index-2026_db87d74e-en.html

6. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2026, February 24). Shifting digital services trade landscape: OECD services trade restrictiveness index 2026. https://www.oecd.org/en/publications/oecd-services-trade-restrictiveness-index-2026_db87d74e-en/full-report/component-5.html

7. Organisation for Economic Co-operation and Development, & World Trade Organization. (2025, February). Economic implications of data regulation: Balancing openness and trust. https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/data_regulation_e.htm

8. Saudi Data & AI Authority. (n.d.). Regulation on personal data transfer outside the Kingdom. https://dgp.sdaia.gov.sa/wps/portal/pdp/knowledgecenter/details/RegulationonPersonalDataTransferOutsidetheKingdom

9. Saudi Press Agency. (2025, March 10). SDAIA launches guidelines, tool to assess risks of personal data transfer outside Kingdom. https://my.gov.sa/en/news/92713

10. United Arab Emirates Government. (2025, December 4). Data protection laws. https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae/data/data-protection-laws

11. World Trade Organization. (2026, July). Digitally delivered services trade dataset. https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/gstdh_digital_services_e.htm

12. World Trade Organization. (2026). World trade report 2026: Executive summary. https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/world-trade-report-2026_execsum_e.htm



نَمـــاء الإعلاميَّة

Namaa Media